

**Tikrit Journal of Administration
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)

**Impact of Overseas Remittances on Economic Growth 1970-2019
Case of Algeria**

Lecturer Dr. Omar H. S. Al. Fakhry
College of Administration and Economics
University of Mosul
omer_hisham@uomosul.edu.iq

Abstract:

The aim of this research is to provide a clear holistic picture of theoretical frameworks and empirical studies that have attempted to analyze and explain the mechanism and channels of impact that Remittances in Economic Growth. In addition, building an objective Empirical model that can clarify the nature, value, and direction of this effect. the methodology of autoregressive distributed lag (ARDL), and unconstrained error correction model (UECM/) were used for Algeria the period (1970-2019).

The results showed a positive and significant effect of external transfers and foreign direct investment on economic growth, while the effect was negative and insignificant for total domestic savings on economic growth. This pushes towards the possibility of adopting external remittances as one of the variables that enhance economic growth in Algeria.

Keywords: External Remittances, Economic Growth, Developing Countries, Sources of External Financing, Foreign Direct Investment, stability.

تأثير التحويلات الخارجية في النمو الاقتصادي للمدة ١٩٧٠-٢٠١٩
الجزائر أنموذجاً

م.د. عمر هشام صباح الفخري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

يهدف البحث الى تقديم صورة شمولية واضحة عن الأطر النظرية والدراسات التجريبية التي حاولت تحليل وتفسير آلية وقنوات التأثير التي يمكن ان تمارسها التحويلات الخارجية في النمو الاقتصادي، علاوة على استشراف أنموذج تجريبي موضوعي قادر على تشخيص طبيعة هذا التأثير وقيمته واتجاهه، باعتماد اسلوب التكامل المشترك الذي يعتمد نهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة autoregressive (ARDL) distributed lag بالإضافة الى نموذج تصحيح

الخطأ المتجه (UECM) unconstrained error correction model لتقدير المعلمات قصيرة وطويلة المدى لديناميكيات التوازن لدولة الجزائر للمدة (1970-2019).

وقد افصحت نتائج التقدير عن وجود تأثير إيجابي طويل الأمد ذو دلالة احصائية للتحويلات الخارجية (REM) وللاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في النمو الاقتصادي (BC)، في حين كان الأثر سلبي وغير معنوي للمدخرات المحلية الاجمالية (GRS) في النمو الاقتصادي. وهو ما يدفع باتجاه امكانية تبني التحويلات الخارجية بوصفه أحد المتغيرات المعززة للنمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التحويلات الخارجية، النمو الاقتصادي، البلدان النامية، مصادر التمويل الخارجي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستقرار.

المقدمة

لقد أصبحت تحويلات المهاجرين في العقدين الاخيرين مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي للعديد من البلدان النامية المصدرة للعمالة، ومن ثم ادائها دورا بارزا في تنمية اقتصاداتها. وقد تزايدت تدفقات التحويلات الرسمية إلى البلدان النامية بشكل تدريجي وتشير البيانات الأخيرة الصادرة عن البنك الدولي إلى أن هذه التدفقات وصلت إلى 529 مليار دولار في عام 2019، مما يجعلها أكبر التدفقات المالية حتى أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). تُظهر الإحصاءات أيضاً أن تدفقات التحويلات الواردة تبلغ ثلاثة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وهي أكبر من تدفقات الديون الخاصة ورأس المال في حافظة الأوراق المالية إلى البلدان النامية. ومن هنا يحاول هذا البحث تسليط الضوء على أحد أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية وهي تحويلات العاملين في الخارج وأثرها على تحقيق النمو الاقتصادي وبالتركيز على الجزائر والتي تعتبر من البلدان العربية التي لديها أكبر جالية في الخارج بعد جمهورية مصر العربية.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من أهمية تحويلات العاملين الجزائريين في الخارج، باعتبارها من أهم مصادر التمويل الخارجي، ومصدرا مستقرا لإيرادات العملة الصعبة، ومضادا للتقلبات الدورية والأزمات الاقتصادية التي تسبب تقلبات حادة في أسعار الصادرات النفطية التي تعد المورد الرئيس للعملة الصعبة في الجزائر. إذ تحقق الجزائر معدلات قياسية في النمو السكاني لا يتناسب مع قدرة جهازها الإنتاجي وسوقها المحلي على استيعابه، هذا بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي دفع العديد من مواطنيها عن البحث عن فرصة للعمل في الخارج وبالتالي أصبحوا مصدرا صافيا للدخل لا يتأثر بمحددات الاقتصاد المحلي.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في ضعف الهيكل الاقتصادي الجزائري وهشاشته، نتيجة ضعف تنوعه الاقتصادي، واعتماده شبه التام على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للعملة الصعبة، هذا من جانب ومن جانب آخر، تعد الجزائر من أكبر البلدان المصدرة للعمالة إلى الخارج، على الصعيد العربي والعالمي، إلا أن الجزائر لا تتلقى تحويلات تتناسب مع حجم جاليتها في الخارج، نتيجة غياب استراتيجية وطنية تنهض بأوضاع المغتربين في الخارج، وتقوي ارتباطهم الوطني ومساهماتهم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال تذليل معوقات الاستفادة من التحويلات.

فرضية البحث: يبني البحث على فرضية مفادها وجود تأثير ايجابي وتكامل مشترك طويل وقصير الاجل للتحويلات الخارجية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال المدة 1970-2019.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل التحويلات المالية للمهاجرين من كافة الجوانب للتوصل الى طبيعة العلاقة السببية ومعنويتها بين التحويلات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال مدة البحث، بالإضافة الى كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمدخرات المحلية الإجمالية كمتغيرات مؤثرة حاکمة للنموذج.

أسلوب البحث: اعتمد البحث أسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند الى الدراسات النظرية التي درست هذا الموضوع والاتجاه الكمي الذي يستند الى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير نتائج الأسلوب الكمي لتقييم الجانب التجريبي من الدراسة.

وعلى وفق ذلك قسم البحث على ثلاث مباحث، خصص الاول لدراسة مفهوم التحويلات والأدبيات التي تناولت العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي، في حين خصص الثاني لتوصيف وتحديد الانموذج القياسي المعتمد، وأخيرا اهتم المبحث الثالث بتوضيح المنهجية التجريبية واهم النتائج، فضلا عن المقدمة والاستنتاجات والمقترحات وقائمة المصادر.

المبحث الأول: العرض المرجعي والدراسات السابقة

هناك العديد من التعريفات للتحويلات الخارجية، والسبب من وراء ذلك التعدد هو اختلاف بيانات الهجرة الدولية وتعدد المعايير المستخدمة في تحديد شخصية المهاجر (معيار الجنسية، معيار الإقامة)، بالإضافة الى تعدد القنوات المستعملة لها وكذلك نتيجة اختلاف طرق تسجيل هذا النوع من مصادر التمويل الخارجي في موازين مدفوعات البلدان المرسله والمتلقية لها (محمد، ٢٠٢١، ٣٩٩-٤٤٣).

وفي تعريف موسع للتحويلات، يُعرّف بعض الباحثين التحويلات بأنها "تحويلات القيمة من قبل المهاجرين أو أحفادهم إلى بلدهم الأصلي". ولا يشمل هذا التعريف التحويلات النقدية فحسب، بل يشمل أيضاً التحويلات الاجتماعية مثل الأفكار ورأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى التحويلات العينية والتحويلات غير الرسمية.

وفي تعريف اضيق للتحويلات الخارجية عرفتها المنظمة الدولية للهجرة بأنها "التحويلات النقدية التي يرسلها المهاجر إلى بلد المنشأ أو بعبارة أخرى، التدفقات المالية المرتبطة بالهجرة، وقد تكون هذه المدخرات بالعملة المحلية لدولة الهجرة أو بالعملات الأجنبية كما قد يتم تحويلها من خلال قنوات التحويل الرسمية وغير الرسمية" (Carling, 2005).

ونلاحظ من التعريف ان المنظمة الدولية للهجرة استبعدت التحويلات غير النقدية الا انها أبقت على القنوات غير الرسمية. أما تحويلات العاملين وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة السادسة) لصندوق النقد الدولي فتعرف على أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من المهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دول الأصل أو باتجاه حساب خاص، وهو ما تعتمد أيضاً احصائيات البنك الدولي للإنشاء والتعمير (محمد، ٢٠٢١، ٣٩٩-٤٤٣).

ووفق هذا المفهوم تم احتساب التحويلات التي تسلك القنوات الرسمية فقط، واستبعاد تلك التحويلات التي تمر بطرق غير قانونية عبر القنوات غير الرسمية، والتي لا يمكن إحصائها أو تسجيلها في ميزان المدفوعات وهي تمثل النسبة الأكبر من التحويلات التي يرسلها المهاجرين باتجاه بلدهم الأصلية. وبالتالي يبقى الأثر الإجمالي للتحويلات الخارجية هدف صعب التحقق، وهو الأمر الذي أكدته أغلب الدراسات التي تناولت الموضوع، وأيضاً ما تؤكدته دراستنا هذه.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع تأثير التحويلات في متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها النمو الاقتصادي، حيث استخدمت أساليب ونماذج مختلفة في التحليل، وتوصلت إلى نتائج متباينة، إذ خلص القليل منها إلى وجود تأثير سلبي للتحويلات في النمو الاقتصادي، وتظهر بعض الدراسات الأخرى أنه ليس هناك أي تأثير أو تأثير مختلط للتحويلات في النمو الاقتصادي، بينما وجدت أغلب الدراسات تأثيراً إيجابياً للتحويلات في النمو الاقتصادي.

أكدت العديد من الدراسات بأن التحويلات يمكن أن تسرع النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من القنوات المباشرة وغير المباشرة. فقد قدم (Taylor, 1999) أدلة تجريبية على أن التحويلات والنمو الاقتصادي مرتبطان بشكل إيجابي في المكسيك، وبإمكان حكومة البلد المتلقي للتحويلات تحسين إمكانات تنميتها الاقتصادية من خلال اعتماد سياسات اقتصادية سليمة لضمان النمو الاقتصادي.

وقد قام (Pradhan et al., 2008) بتقدير العلاقة بين تحويلات العاملين والنمو الاقتصادي لـ 39 بلد نامياً للمدة 1980-2004. ووجدوا أن تحويلات العاملين لها تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، وأن الأثر الحقيقي أكبر من النتائج التي توصلوا إليها لأن الحسابات الرسمية للتحويلات الواردة في دراستهم قللت من قيمة التحويلات الفعلية.

وأشار (Catrinescu et al., 2009) إلى أن التحويلات المالية المسجلة رسمياً إلى البلدان النامية قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. ورغم ذلك فإن الأبحاث الأكاديمية التي تناولت الموضوع لم تجمع فيما إذا كانت التحويلات تعزز النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال زيادة رأس المال المالي والبشري أو خفض النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال خلق بدائل العمالة وتأثيرات "المرض الهولندي". ومع ذلك، وجدوا أن للتحويلات أثر إيجابي ضعيف على نمو الاقتصاد الكلي على المدى الطويل.

وركز (Vargas-Silva et al., 2009) على العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي والفقر لأكثر من 20 دولة اسبوعية للمدة 1988-2007. توصلت الدراسة إلى أن التحويلات تعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. كما وجدوا أن التحويلات المالية ليس لها أي آثار كبيرة على معدل الفقر الإجمالي إلا أنها تساعد على تقليص فجوة الفقر.

من ناحية أخرى، توصلت بعض الدراسات إلى أن للتحويلات آثار غير مرغوب بها في النمو الاقتصادي. إذ يقيم (Karagoz, 2009) تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي في تركيا خلال المدة 1970-2005 باستخدام انحدار السلاسل الزمنية. إذ بينت النتائج الكمية أن التحويلات لها مساهمة إحصائية سلبية في النمو الاقتصادي. في حين أن الصادرات والاستثمارات المحلية لها تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، وحيادية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو.

(Adams, 1991)، رأى أيضا أن التحويلات لها تأثير سلبي في اقتصاديات الدول التي تتلقى تلك التحويلات، ومن خلال بحثه الذي أجراه في مصر خلص إلى أن هذه التحويلات ترفع مستوى التضخم في أسعار الأراضي الزراعية التي وصلت إلى 600%. خلال ست سنوات أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، ورفع الاقتصاد المصري الواردات الزراعية مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي.

مجموعة أخرى من الباحثين توصلوا إلى نتائج مختلطة، حيث أن التحويلات قد يكون لها آثار إيجابية أو سلبية في النمو الاقتصادي، ويعتمد التأثير النهائي على المتغيرات والسياسات الخاصة بكل بلد.

ووفقاً لذلك قام (Beine et al., 2001) بتحليل العلاقة بين الهجرة ورأس المال البشري والنمو الاقتصادي على أساس 37 اقتصاداً نامياً أنها تفرق بين اثنين من آثار النمو.

التأثير الأول: وهو التأثير المسبق للهجرة أو ما يطلق عليه بتأثير العقل "brain effect" لأن التطلع للهجرة يعزز الاستثمار في التعليم مدفوعاً بالعائدات الأعلى في الخارج.

التأثير الثاني: هو التأثير اللاحق للهجرة أو ما يطلق عليه بتأثير استنزاف العقول "drain effect" بسبب تدفقات الهجرة الفعلية. وتوصلوا إلى أنه عندما يكون متوسط مستوى رأس المال البشري أعلى في البلدان المفتوحة للهجرة منه في البلدان المغلقة، عندئذ تنشأ هجرة العقول المفيدة BBD، وبعبارة أخرى، فإن فوائد "تأثير العقل" تفوق تكلفة "تأثير الاستنزاف"، فإذا كانت العقول سوف تستنزف من خلال الهجرة فهي وجدت بالأصل بدافع الهجرة.

وأيضاً يبحث (Mundaca, 2009) في الدور الإيجابي الذي تؤديه الأسواق المالية المتطورة في زيادة استجابة النمو للتحويلات الخارجية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باستخدام البيانات المقطعية (panel data). وهو لا يأخذ في الاعتبار تأثير الاستثمار طويل المدى والمتغيرات الديموغرافية فحسب، بل يتحكم أيضاً في التأثيرات الزمانية والمكانية (البلد). ويخلص إلى أن الوساطة المالية تعزز الاستجابة الإيجابية للنمو الاقتصادي لتحويلات العمال. فعند تطور السوق المالي تستخدم الأسر التحويلات بشكل أكثر كفاءة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي.

أيضاً نجد أن باحثين آخرين أكدوا على أن للتحويلات الخارجية تأثير محايد في التنمية الاقتصادية. إذ اتفق (Barajas et al., 2009) على أن التحويلات تقلل الفقر وتزيد من استهلاك الأسر المتلقية. إلا أنها في أحسن الأحوال، ليس لها تأثير في النمو الاقتصادي طويل الأمد. ودرس (Jouini 2015) العلاقة السببية بين التحويلات والنمو الاقتصادي في تونس باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) مع بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1970-2010). ووجد أنه لا يوجد أي تأثير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والسببية ثنائية الاتجاه بين التحويلات والنمو على المدى القصير.

في ضوء ما تقدم نستنتج، أن آثار التحويلات على النمو الاقتصادي على الأغلب تكون إيجابية وفي بعض الأحيان تكون سلبية أو محايدة. وتعتمد النتيجة النهائية على الواقع الاقتصادي للبلد المتلقي للتحويلات والسياسات المتبعة في التعامل معها. فقد تؤدي التحويلات إلى تراجع

الرغبة في العمل والاتكال على مصدر دخل ثابت متمثل بالتحويلات الخارجية أو ما يعرف بآثار المرض الهولندي (Dutch disease)، أو زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج. من ناحية أخرى تؤثر التحويلات على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات مباشرة وغير مباشرة.

على سبيل المثال، يمكن للتحويلات أن تحفز نمو الناتج عن طريق الحد من تقلب الإنتاج، أو من خلال تعزيز تنمية نشاط القطاع المالي من خلال زيادة الاستثمار وتراكم رأس المال البشري، وخاصة عن طريق تحفيز المشاريع الصغيرة، وكذلك من خلال تثبيت مصدر العملات الأجنبية عن طريق التدفقات الداخلة المعاكسة للدورة، وإيضاً من خلال الحد من الفقر بين الأسر المتلقية للتحويلات وأخيراً من خلال تقليل حاجة الأطفال إلى العمل وبالتالي زيادة تعليمهم بالمقابل. أما البحث الذي نحن في صدد، فهو مكمل للبحوث السابقة التي تناولت البلدان بشكل منفرد، وبحثت في طبيعة العلاقة بين التحويلات الخارجية والنمو الاقتصادي. وركز البحث على الجزائر باعتباره أحد البلدان العربية النامية، والذي يمتلك جالية كبيرة تعمل في الخارج وتقوم بإرسال مبالغ من العملة الصعبة لا يستهان بها في حال تم استغلالها على النحو الأفضل. وقد اعتمد البحث في نتائجه على نموذج قياسي متطور يعتمد نهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ المتجه (UECM) لتقدير المعلمات قصيرة وطويلة المدى لديناميكيات التوازن لدولة الجزائر لمدة بلغت 49 عام (1970-2019).

المبحث الثاني: تحليل وتوصيف متغيرات البحث للمدة ١٩٧٠-٢٠١٩

تعتبر المدخرات المحلية أحد المحددات المهمة في نظريات النمو الاقتصادي. وعليه فإن التحويلات المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها أهمية بالنسبة للبلدان التي تعاني من نقص في تلك المدخرات، وتلك الأهمية تنسحب على البلدان التي لديها خلل هيكل في اقتصادها، (من خلال اعتمادها على قطاع ريعي دون غيره) وبالذات التي تحقق معدلات نمو سكاني ولديها فائض في العمل كما هو الحال في الجزائر، والذي يعتمد اقتصادها بالدرجة الأساس على القطاع النفطي الذي يمثل المصدر الرئيس في عملية تمويل تنميتها، ولما يعانيه هذا القطاع من تذبذب وتقلبات نتيجة تقلب أسعار النفط عالمياً وباعتبار النفط ثروة ناضبة، كان لزام على الجزائر تنويع اقتصادها واستغلال مصادر التمويل الخارجية التي لا تتأثر بالمحددات الداخلية للاقتصاد المحلي، ومن تلك المصادر هي التحويلات الخارجية التي ارتفعت بمعدلات تفوق الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو موضح في الجدول (١) والذي يوضح تطور متغيرات البحث خلال المدة 1970-1980. وفي ادناه تحليل لمتغيرات البحث خلال المدة المحددة.

الجدول (١): مسار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وحجم ونسبة التحويلات الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي والمدخرات المحلية خلال المدة 2019-1970

GDS	%GDP	FDI	%GDP	REM	GDP	
1,438,091,248	1.6	80,120,000	4.3	211,000,000	336.2	1970
1,323,128,649	0.0	600,000	4.7	238,000,000	341.4	1971
1,964,066,510	0.6	41,490,000	3.4	227,000,000	442.7	1972
2,977,918,637	0.6	51,000,000	2.6	225,000,000	554.3	1973
5,716,746,047	2.7	358,000,000	1.5	202,000,000	818.0	1974
5,621,107,130	0.8	119,000,000	1.7	266,000,000	936.8	1975
6,964,792,641	1.1	187,000,000	1.4	255,000,000	1,037.6	1976
7,499,757,427	0.9	178,452,647	1.7	349,000,000	1,192.7	1977
9,909,478,756	0.5	135,152,172	1.5	393,000,000	1,456.4	1978
13,572,783,173	0.1	25,692,486	1.3	417,000,000	1,782.7	1979
18,241,517,955	0.8	348,669,038	1.0	406,000,000	2,203.1	1980
18,049,957,204	0.0	13,207,259	1.0	447,000,000	2,237.1	1981
17,725,708,027	-0.1	(53,569,193)	1.1	507,000,000	2,210.3	1982
19,378,548,238	0.0	417,641	0.8	392,000,000	2,312.7	1983
17,939,559,437	0.0	802,669	0.6	329,000,000	2,467.3	1984
18,198,818,509	0.0	397,788	0.5	313,000,000	2,582.9	1985
14,801,271,378	0.0	5,316,528	0.6	358,000,000	2,757.0	1986
15,629,833,289	0.0	3,711,538	0.7	487,000,000	2,807.5	1987
12,139,045,986	0.0	13,018,265	0.6	379,000,000	2,417.4	1988
11,237,284,428	0.0	12,091,647	0.6	345,000,000	2,216.0	1989
16,812,725,794	0.0	334,915	0.6	352,000,000	2,408.8	1990
17,079,070,996	0.0	11,638,686	2.8	1,290,000,000	1,731.6	1991
15,460,635,722	0.1	30,000,000	2.9	1,390,000,000	1,776.0	1992
13,852,835,030	0.0	1,000	2.3	1,140,000,00	1,807.3	1993
11,298,257,975	0.0	1,000	3.3	1,395,000,000	1,507.9	1994
11,738,738,439	0.0	1,000	2.7	1,120,000,000	1,452.3	1995
14,783,858,830	0.6	270,000,000	1.9	880,000,000	1,603.9	1996
15,424,389,278	0.5	260,000,000	2.2	1,060,000,000	1,619.8	1997
13,112,243,033	1.3	606,600,000	2.2	1,060,000,000	1,596.0	1998
15,379,590,200	0.6	291,600,000	1.6	790,000,000	1,588.3	1999
24,570,741,618	0.5	280,100,000	1.4	790,000,000	1,765.0	2000
22,726,461,180	2.0	1,113,105,541	1.2	670,000,000	1,740.6	2001
23,003,950,709	1.9	1,064,960,000	1.9	1,070,000,000	1,781.8	2002

GDS	%GDP	FDI	%GDP	REM	GDP	
30,344,337,490	0.9	637,880,000	2.6	1,750,000,000	2,103.4	2003
40,676,822,008	1.0	881,850,000	2.9	2,460,000,000	2,610.2	2004
56,540,474,888	1.1	1,156,000,000	0.2	170,000,000	3,113.1	2005
66,777,929,043	1.6	1,841,000,000	0.2	189,000,000	3,478.7	2006
76,488,424,416	1.2	1,686,736,540	0.1	99,004,563	3,950.5	2007
96,804,488,192	1.5	2,638,607,034	0.1	103,631,887	4,923.6	2008
63,522,455,036	2.0	2,746,930,734	0.1	150,336,961	3,883.3	2009
78,109,359,288	1.4	2,300,369,124	0.1	196,589,288	4,480.8	2010
96,316,551,477	1.3	2,571,237,025	0.1	202,869,816	5,455.7	2011
99,374,925,196	0.7	1,500,402,453	0.1	214,841,269	5,592.2	2012
96,920,541,425	0.8	1,691,886,708	0.1	209,601,443	5,499.6	2013
94,304,378,312	0.7	1,502,206,171	1.1	2,452,442,617	5,493.1	2014
62,124,572,704	-0.3	(537,792,921)	1.2	1,997,393,458	4,177.9	2015
58,567,754,386	1.0	1,638,263,954	1.2	1,989,023,597	3,946.5	2016
65,465,163,598	0.7	1,230,243,451	1.1	1,791,887,073	4,109.7	2017
71,839,154,398	0.8	1,466,099,810	1.0	1,984,998,399	4,154.0	2018
67,698,837,739	0.8	1,381,269,144	1.1	1,785,838,683	3,975.5	2019

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي:

(World Economic Outlook Database, April 2021).

١. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP): يوضح الجدول (١) تغيراً ملحوظاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الذي ارتفع من 336 دولاراً للفرد في عام 1970 إلى 2757 دولار للفرد في عام 1986، وفسر ذلك على أنه نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وبعد عام 1986 شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً مستمراً حتى وصل إلى 1425 دولاراً عام 1995، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط منذ عام 1986 وتغيير السياسات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة في الجزائر والتي تركت أثراً في البلاد.

شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادة إيجابية خلال الفترة 1999-2008، نتيجة التخفيف من ضغط المديونية الخارجية من خلال إعادة الجدولة التي سمحت للجزائر بالاستفادة من 22.5 مليار دولار، كمساعدات من المؤسسات المالية والنقدية الدولية لإنجاح برامج الإصلاح المقررة. كذلك ارتفاع أسعار النفط والتي سمحت بتحقيق إيرادات مالية كبيرة مع زيادة الإنتاج من 767 ألف برميل يومياً عام 1995 إلى 800 ألف برميل يومياً عام 1996. وأخيراً النتائج المشجعة التي حققتها بعض القطاعات ولا سيما القطاع الزراعي الذي شهد قفزة نوعية خلال النصف الثاني من التسعينات بفضل الدعم الذي قدمته الدولة من خلال المخطط الوطني للتنمية الزراعية أذ حقق القطاع نسبة نمو بلغت 18.7% عام 2001 (معلم، ٢٠١٧: ١٤٠). وعام 2009 تراجع متوسط دخل الفرد نسبياً من 4923 دولار عام 2008 إلى 3883 دولار ويعزى ذلك إلى التأثير بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008، وما لبث وان عاود الارتفاع حتى وصل

لأقصى مستوى له عام 2012 حيث بلغ 5592 دولار ومن ثم تراجع بعدها ووصل الى 3948 عام ٢٠١٩ بفعل الاحداث السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بما يعرف (بثورات الربيع العربي) في عام ٢٠١١ التي القت بضلالها على الجزائر منذ عام 2013.

٢. **التحويلات الخارجية:** يوضح الجدول (١) انخفاض قيمة تحويلات المهاجرين إلى الجزائر خلال المدة من 1970 إلى 1989 إذ لم تتجاوز نصف مليار دولار بسبب تشديد السياسة وضعف النظام المصرفي الجزائري. إلا أن تحويلات المهاجرين شهدت نقلة نوعية مع بداية التسعينيات، ووصلت إلى 1.290 مليون دولار نتيجة ارتفاع نسبة الهجرة واهتمام المهاجرين بمساعدة أسرهم الذين كانوا يعانون من أوضاع سياسية واقتصادية سيئة في ذلك الوقت. وقد تزامن ذلك مع سياسات الانفتاح والإصلاحات الاقتصادية التي تسهل تحويل هذه الحوالات من الخارج إلى الجزائر، ولكن في عام 2001 شهدت التحويلات انخفاضاً نتيجة أحداث ١١ سبتمبر. حيث شدد النظام المصرفي العالمي تحويل الأموال من أجل مكافحة تمويل الإرهاب في العالم. في عام 2004، سجلت التحويلات أعلى مستوى حيث وصلت إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن أن نعزو ذلك إلى استقرار الوضع الاقتصادي والأمني في البلاد، الأمر الذي دفع بعودة المهاجرين ودفعهم إلى تحويل بعض أصولهم المالية إلى وطنهم. بالإضافة إلى الاهتمام الكبير من قبل الجالية التي تعيش في الخارج بشراء الأراضي والاستثمار في العقارات، إلا أن الارتفاع في التحويلات المالية لم يدم طويلاً، ففي عام 2005 انخفض بسبب الأزمة المالية والاقتصادية في أوروبا والبلدان المستقبلية الأخرى للمهاجرين الجزائريين، واستمر الانخفاض حتى عام 2013 حيث عادت التحويلات إلى قيمتها وبالأخص عام 2014 حيث وصلت إلى ملياري ونصف دولار متأثرة بالاستقرار الاقتصادي وتجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008. أما فيما يتعلق بنسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيلاحظ من الجدول (١) أن التحويلات المالية للمغتربين الجزائريين رغم انخفاض نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها أكبر من العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهي أكبر من الاستثمار الأجنبي في أغلب مدة البحث فعلى سبيل المثال بلغت قيمة التحويلات عام 2015 ما يقارب المليارين دولار في حين سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر مقداراً سالباً تخطى النصف مليار دولار، وأيضاً لم يتجاوز دخل السياحة 200 مليون دولار. ويعزى انخفاض نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي (رغم تجاوز عدد المهاجرين الجزائريين في الخارج السبع ملايين مهاجر) إلى مجموعة من العوامل مثل: ارتفاع تكاليف التحويل عن طريق القنوات الرسمية، وعدم حصر التحويل في البنوك المحلية والاستعاضة عنها بمكاتب البريد غير المسجلة في إحصائيات الأمم المتحدة، وضعف القطاع المصرفي الجزائري واللجوء إلى مصارف أجنبية، وكذلك القيود والشروط المفروضة على تحويل الأموال والذي يؤدي إلى استخدام القنوات غير الرسمية في التحويل (محمد و نوال، ٢٠١٧: ٢٦٦-٢٩٠)، ويعزى السبب الرئيس لانخفاض نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي هو أن الجزائر من البلدان المصدرة للنفط، وتبقى التحويلات ثاني أكبر مساهم في الدخل بعد القطاع النفطي.

٣. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** لقد حققت الجزائر خلال عقد السبعينات مستويات منخفضة من الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما تميز عقد الثمانينات والنصف الأول من عقد التسعينات بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر على جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي

الى درجة تفوق إمكانية السداد المتاحة مما اجبر السلطات الى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي (شهيناز، ٢٠١٣: ١٠٧). في النصف الثاني من عقد التسعينات تحسنت البيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، وبالتالي استمرت تدفقات الاستثمار بالزيادة حتى وصلت الى أعلى مستوياتها عام 2009 حيث بلغت 2.746 مليون دولار الا انها بدأت بالانخفاض نسبيا بفعل مجموعة من العوامل مثل الازمة المالية العالمية 2008 وعدم استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة.

٤. **الادخار المحلي:** يوضح الجدول (١) تطور إجمالي الادخار المحلي للجزائر خلال المدة 1970-2010، ونلاحظ في هذه المدة أن تغيرات الادخار المحلي كانت مسيطرة لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفرد حيث شهدت السنوات التي سجلت زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادة في معدلات الادخار والعكس يصح. وهذا الارتباط يتفق مع النظرية الاقتصادية في حالة البلدان التي يعتمد نمو اقتصادها بشكل كبير على إيرادات الصادرات النفطية، وبالتالي يؤثر ذلك النمو على الادخار المحلي (محمد واحمد، ٢٠١٩: ٦٦٢-٦٩٧).

المبحث الثالث: توصيف وتحديد النموذج القياسي المعتمد

تعتبر عملية توصيف وتحديد النموذج القياسي أهم خطوة يبدأ بها الاقتصاد القياسي عند محاولته دراسة أي علاقة بين عدة متغيرات. اذ يتوجب عليه صياغة هذه العلاقة بصورة رياضية ليحصل على النموذج الذي سيتولى بواسطته دراسة الظواهر الاقتصادية بصورة تطبيقية. وهذه الخطوة يمكن أن يطلق عليها أيضا صياغة الفرضيات المؤكدة. (السيفو، ١٩٨٨: ٢٨)

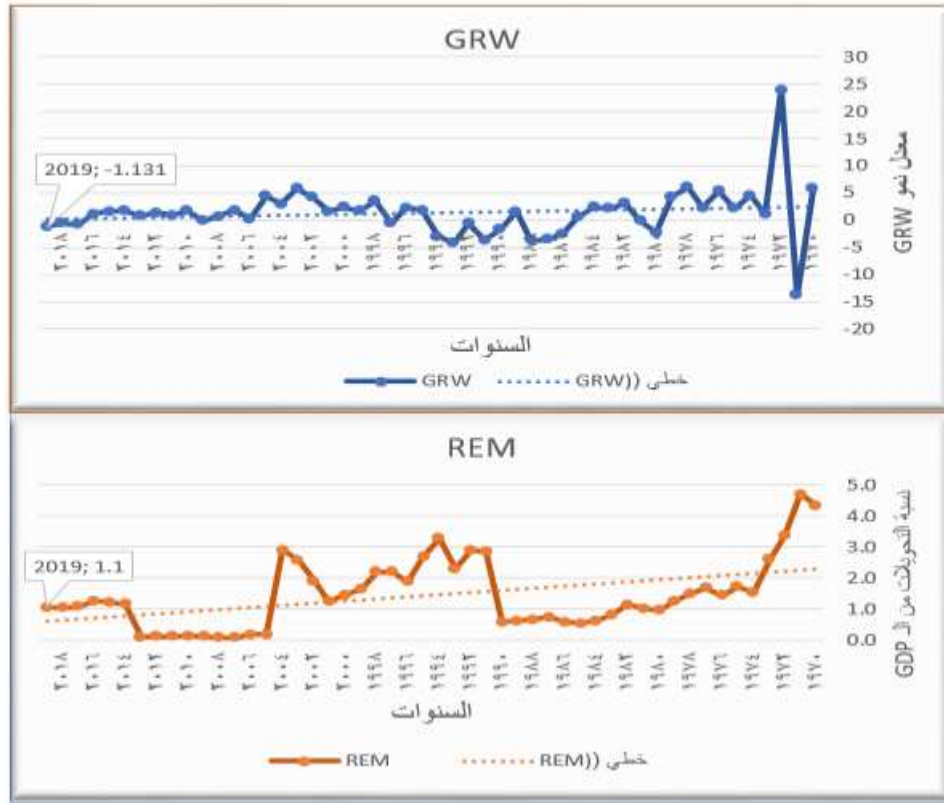
١. **توصيف النموذج القياسي المعتمد:** لغرض تحقيق فرضية الدراسة والوصول الى هدفها تم التركيز على أثر التحويلات في النمو الاقتصادي، واعتمدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والمدخرات المحلية الاجمالية كمتغيرات حاكمة في تحليل السلاسل الزمنية. وتم التعبير عن التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر والمدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في حين اعتمد معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معبرا عن النمو الاقتصادي خلال المدة 1974-2013 (الجدول ٢). وتم أخذ جميع البيانات من قاعدة البيانات المأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (البنك الدولي، ٢٠٢١)، واستخدمت حزمة برامج Eviews 11 في تحليل مجموعة البيانات.

الجدول (٢): المتغيرات المستخدمة في التحليل الاقتصادي القياسي

الرمز	المتغيرات
GRW	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
REM	التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
FDI	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
GDS	إجمالي المدخرات المحلية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى النموذج المعتمد.

ويوضح الشكل (١) مسار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتحويلات الخارجية لمدة البحث. إذ يبين خط الاتجاه العلاقة الموجبة طويلة المدى بين المتغيرين، كما يبين الشكل ان السلسلتين مستقرتين عند المستوى، الامر الذي سوف يتم اثباته لاحقا من خلال اختبار جذر الوحدة.



الشكل (١): تطور التحويلات ونصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر للمدة 1970-2019 المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

٢. صياغة العلاقة الدالية للنموذج: في هذا البحث، حدد النمو الاقتصادي كدالة للتحويلات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمدخرات المحلية الإجمالية. وتم التعبير عن النموذج على النحو الآتي:

$$GRW = f(REM, FDI, GDS) \quad (1)$$

نقوم بتحويل المعادلة (1) إلى المعادلة (2) للحصول على شكل اقتصادي قياسي وتضمنين شروط الخطأ.

$$GRW_t = B_0 + B_1 REM_t + B_2 GDS_t + B_3 FDI_t + U_t \quad (2)$$

وعليه يمكن بيان المتغيرات الداخلة في النموذج بالآتي:

حيث أن:

B_0 = تمثل ثابت التقاطع الراسي وتمثل اقتصاديا التغير في قيمة المتغير التابع والمتمثلة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة الثلاث مساوية للصفر.

GRW_t = تمثل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي/نسبة مئوية.

REM = تمثل التحويلات الخارجية/نسبة مئوية.

GDS = تمثل إجمالي المدخرات المحلية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي/نسبة مئوية.

FDI_t = تمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي/نسبة مئوية.

U_t = تمثل المتغير العشوائي.

ولبيان أثر المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد استخدمت السلاسل الزمنية باعتبارها من أهم الطرق التي اعتمدتها الدراسات التطبيقية، وغالبا ما تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة، وبالتالي نتائج معادلة الانحدار والتقدير غالبا ما تكون زائفة حيث يكون قيمة معامل التحديد R^2 مرتفعة وقيمة إحصائية t معنوية ولكن النتيجة قد لا يكون لها معنى اقتصادي، وبالتالي نتائج الانحدار تكون غير صحيحة وليس بالإمكان اعتماد مقدراته في التنبؤ (Gujarati, 2003: 796). ولتجنب الانحدار الزائف يتم اختبار سكون السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF)، واختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron (PP).

٣. المنهجية المعتمدة في القياس: تفترض هذه الدراسة أن المتغيرات التابعة الثلاث (REM, FDI, GDS) لها تأثير إيجابي معنوي في النمو الاقتصادي GRW ، وتبحث في العلاقة قصيرة الأجل وطويلة المدى بين هذه المتغيرات من خلال طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح خطأ المتجه، ويشترط استخدام طرق التكامل المشترك التقليدية مثل اختبارات Engle-Granger (1987)، وJohansen (1988)، وJohansen and Juselius (1990)، تكامل المتغيرات في نفس المستوى (Johansen & Juselius, 1990: 169-210). إلا أن هذا الشرط لم يتحقق في هذه الدراسة، وعليه استخدمت منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (autoregressive distributed lag-ARDL) اختبار الحدود (bound test) كونها تسمح بتطبيق اختبارات التكامل المشترك على السلاسل الزمنية التي لها مستويات تكامل مختلفة، وكذلك تتميز المنهجية بخصائص إحصائية أفضل مقارنة بالطرق الأخرى. ويهدف استخدام منهجية (ARDL) الوصول إلى التكامل المشترك وتحديد العلاقة في المدى الطويل وكذلك التوصل إلى معامل المتغير التابع من خلال نموذج تصحيح الخطأ error correction model والذي يوضح لنا سرعة التعديل في الأجل القصير للوصول إلى التوازن على المدى الطويل ومن ثم إجراء اختبارات تشخيص النموذج لمعرفة صلاحيته في التقدير وكما يأتي.

يستخدم الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير الدالة المحددة في المعادلة (1)، ويتم التعبير عن نموذج تصحيح الخطأ ECM المعتاد على النحو التالي:

$$\Delta GRW_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^q \beta_{1i} \Delta REM_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{2i} \Delta GEM_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{3i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{4i} \Delta GRW_{t-i} + \gamma z_{t-1} + e_t \quad (3)$$

عندما:

$$z_t = GRW_t - a_0 - a_1 REM_t - a_2 GDS_t - a_3 FDI_t \quad (4)$$

تم اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) باستخدام المعادلة (3) والمعادلة (4). وبالتالي يمكن التوصل إلى علاقة المدى الطويل وال المدى القصير بين المتغيرات في الدراسة. قدرنا المعادلة التالية لوضع ARDL الخاص بنموذج الدراسة.

$$\Delta GRW_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^q \beta_{1i} \Delta REM_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{2i} \Delta GEM_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{3i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{4i} \Delta GRW_{t-i} + \theta_1 GRW_{t-1} + \theta_2 REM_{t-1} + \theta_3 GDS_{t-1} + \theta_4 FDI_{t-1} + u_t \quad (5)$$

سيكون هناك توازن طويل المدى بشرط $GRW_t = \Delta REM_t = \Delta GDS_t = \Delta FDI_t = 0$ لذلك يمكن حساب معاملات النموذج على المدى الطويل باستخدام $-\frac{\theta_2}{\theta_1}$ ، REM $-\frac{\theta_3}{\theta_1}$

GDS $-\frac{\theta_4}{\theta_1}$ و FDI (Pesaran et al, 2001: 289-326).

٤. قياس أثر التحويلات الخارجية في النمو الاقتصادي للجزائر: بهدف تقدير انموذج البحث وحسب ما تمليه منهجية ARDL سوف نتبع الخطوات التالية:

أولاً. اختبارات جذر الوحدة: تبين نتائج اختباري ADF و PP، الموضحة في الجدول (٣)، أن المتغيرات GRW و REM و FDI كانت مستقرة في المستوى، في حين أن متغير GDS كان مستقراً عند الفرق الأول.

الجدول (٣): نتائج اختبارات الاستقرار

Variable	Level	Model	ADF		PP	
			t-Statistic	Prob.	Adj. t-Stat	Prob.
GRW	Level	Constant	-8.950962*	0.0000	-8.671601*	0.0000
	Level	Constant + Trend	-8.991512*	0.0000	-8.701644*	0.0000
REM	Level	Constant	-3.1126**	0.0321	-3.117911**	0.0317
	Level	Constant + Trend	-2.932863	0.1616	-2.95034	0.1565
FDI	Level	Constant	-4.065280*	0.0025	-4.135580*	0.0020
	Level	Constant + Trend	-4.354667*	0.0059	-4.437171*	0.0047
GDS	Level	Constant	-1.881407	0.3381	-1.965735	0.3006
	Level	Constant + Trend	-1.875130	0.6521	-1.987720	0.5933
	Level	None	-0.207628	0.6064	-0.183452	0.6150
	First Difference	Constant	-6.397322*	0.0000	-6.377981*	0.0000
	First Difference	Constant + Trend	-6.376352*	0.0000	-6.356869*	0.0000

* ثابت عند 1%، ** ثابت عند 5%، *** ثابت عند 10%.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11.

ثانياً. اختبارات فترة الإبطاء المثلى: استخدم اختبار التكامل المشترك على أساس نهج ARDL لاختلاف درجت تكامل المتغيرات وعدم وجود متغيرات لها درجة تكامل I(2) أو أعلى. لقد حدد البرنامج (وفقاً لمعايير معلومات Akaike (AIC)، Schwarz (SIC)، Hannan-Quinn) الحد الأقصى لطول الإبطاء بـ ٤ ووجد أن طول الإبطاءات المثلى للمتغيرات هي إبطاء واحد للمتغير التابع GRW وأربع إبطاءات لكل من المتغيرين المستقلين REM و FDI وعدم وجود إبطاء للمتغير GDS، وأصبح النموذج هو ARDL (1,4,4,0)، وتم عرض نتائج تقدير الانموذج في الجدول (٤).

الجدول (٤): تقدير نموذج ARDL (1,4,4,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GRW (-1)	0.331110	0.145629	2.273655	0.0296
REM	-0.138219	0.483167	-0.286068	0.7766
REM (-1)	1.446164	0.586010	2.467814	0.0190
REM (-2)	-1.420296	0.615159	-2.308828	0.0274
REM (-3)	0.531882	0.581202	0.915141	0.3668
REM (-4)	0.723907	0.463110	1.563143	0.1276
FDI	-0.232890	0.564555	-0.412519	0.6826
FDI (-1)	0.155382	0.543463	0.285912	0.7767
FDI (-2)	1.089709	0.574504	1.896785	0.0666
FDI (-3)	-0.250563	0.595596	-0.420693	0.6767
FDI (-4)	1.793103	0.565505	3.170801	0.0033
GDS	-0.057269	0.051749	-1.106663	0.2764
C	-0.432810	1.729073	-0.250313	0.8039
R-squared	0.668071	Mean dependent var		1.073453
Adjusted R-squared	0.547370	S.D. dependent var		2.576089
S.E. of regression	1.733136	Akaike info criterion		4.170826
Sum squared resid	99.12412	Schwarz criterion		4.687616
Log likelihood	-82.92899	Hannan-Quinn criter.		4.364418
F-statistic	5.534908	Durbin-Watson stat		2.031677
Prob(F-statistic)	0.000045			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11.

ثالثاً. تشخيص النموذج: بعد عملية التقدير تم تشخيص النموذج من خلال تطبيق اختبار LM لمعرفة ما إذا كانت هناك مشكلة ارتباط ذاتي Autocorrelation أم لا، وأشارت النتائج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي. وكذلك، أظهرت نتائج اختبارات الحالة الطبيعية normality وعدم تجانس التباين heteroskedasticity أنه لا توجد مشاكل من ذلك القبيل كما موضح بالجدول (٥).

الجدول (٥): تشخيص النموذج المقدر

الاختبار	Chi-Square	الاحتمالية	القرار
الارتباط الذاتي (Serial Correlation)	Lag 1	0.047580	لا يوجد ارتباط ذاتي متسلسل
	Lag 2	0.054674	
	Lag 3	3.122340	
	Lag 4	5.078748	
عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)	8.940175	0.7080	يوجد تجانس في التباين
التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)	1.296352	0.522999	التوزيع طبيعي

رابعاً. اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود): تم عرض نتيجة اختبار التكامل المشترك في الجدول (٦). وتبين أن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، لأن قيمة F المحسوبة على أساس اختبار والد 5.272918 أكبر من القيمة الحرجة العليا التي قدمها (Pesaran et al., 2001) و (Narayan, 2005). عند مستوى معنوية 1%. لذلك، يمكننا إنشاء نموذج ARDL لتحديد علاقة المدى الطويل وال المدى القصير بين المتغيرات.

الجدول (٦): نتائج اختبار التكامل المشترك-منهجية الحدود (Bounds test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n1000	
F-statistic	5.272918	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11.
خامساً. تقدير انموذج الأمد الطويل: تبين معادلة الانحدار الموضحة في الجدول (٧) أن معامل المتغيرين REM و FDI على المدى الطويل ذات دلالة إحصائية وذو أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وبلغا 1.709454 لـ REM، و 3.819373 لـ FDI. في حين كان معامل المتغير GRS ذو أثر سلبي وغير معنوي في النمو الاقتصادي وبلغ -0.085618. وفيما يخص التحويلات فقد تطابقت النتائج مع فرضية البحث والبحوث التي أثبتت أن التحويلات تعزز النمو الاقتصادي طويل الامد من خلال زيادة رأس المال المالي والبشري.

الجدول (٧): معادلة انحدار نموذج ARDL

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REM	1.709454	0.595125	2.872428	0.0071
FDI	3.819373	1.412211	2.704534	0.0107
GDS	-0.085618	0.081959	-1.044652	0.3038
C	-0.647057	2.552590	-0.253490	0.8015
EC = GRW - (1.7095*REM + 3.8194*FDI - 0.0856*GDS - 0.6471)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11.
سادساً. تقدير انموذج حد تصحيح الخطأ: اما بخصوص العلاقة قصيرة الاجل فقد استخدم نموذج تصحيح حد الخطأ كما موضحة في الجدول (٨)، وتشير النتائج الى أن قيمة (R-squared Adjusted) بلغت 60% من التغيرات في المتغير التابع (النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) يفسرها كل من المتغيرين (نسبة التحويلات الخارجية ونسبة

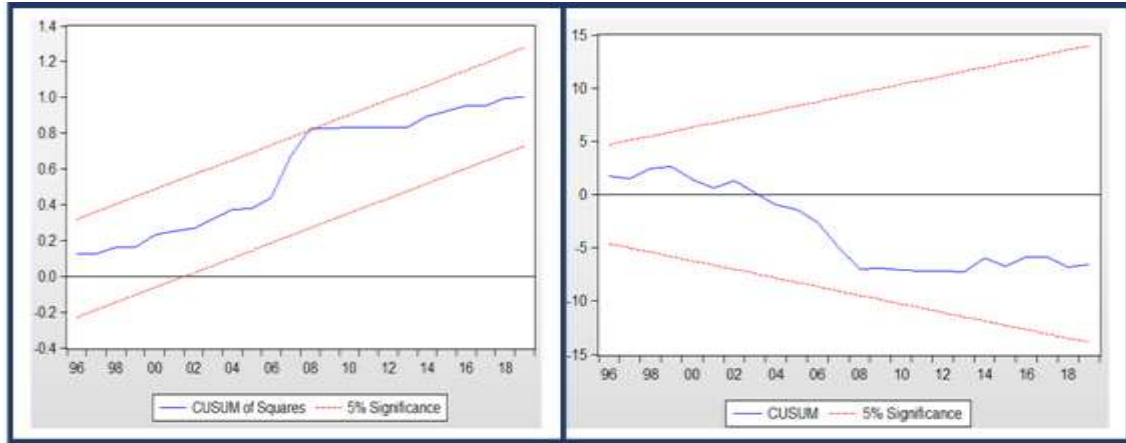
الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي). ونلاحظ ان إشارة معلمة حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq ذات إشارة سالبة بلغت (-0.66889) وذات معنوية بلغت (0.0000)، وحيث انها قيمة سالبة ومعنوية ذلك يعني ان (66%) من الانحراف والاختلال في التوازن ما بين المتغير التابع GRW والمتغيرين المستقلين REM و FDI في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنة الحالية وبأخذ مقلوب المعلمة (1.49) يتبين لنا ان تجاوز الصدمة بشكل كامل في الاجل القصير يستغرق سنة ونصف للعودة الى حالة التوازن.

الجدول (٨): نموذج تصحيح الخطأ (UECM)(Error Correction Regression)

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REM)	-0.138219	0.397802	-0.347456	0.7305
D (REM (-1))	0.164508	0.481762	0.341472	0.7349
D(REM(-2))	-1.255788	0.386939	-3.245445	0.0027
D(REM(-3))	-0.723907	0.412644	-1.754315	0.0887
D(FDI)	-0.232890	0.482117	-0.483057	0.6322
D(FDI(-1))	-2.632249	0.776840	-3.388408	0.0018
D(FDI(-2))	-1.542540	0.701211	-2.199821	0.0349
D(FDI(-3))	-1.793103	0.478809	-3.744926	0.0007
CointEq(-1)*	-0.668890	0.123027	-5.436938	0.0000
R-squared	0.669617	Mean dependent var		-0.046589
Adjusted R-squared	0.598183	S.D. dependent var		2.582109
S.E. of regression	1.636774	Akaike info criterion		3.996913
Sum squared resid	99.12412	Schwarz criterion		4.354690
Log likelihood	-82.92899	Hannan-Quinn criter.		4.130938
Durbin-Watson stat	2.031677			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11.

سابعاً. اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات: تم استخدام اختبار المجموع التراكمي لبواقي المتابع cumulative sum (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابع (CUSUM of squares) للتغيرات الهيكلية structural break لمعادلة العلاقة طويلة المدى ووجدنا أنه لا توجد تغيرات هيكلية أي استقرار المقدرات عبر الزمن كما موضح في الشكل (٢).



الشكل (٢): المجموع التراكمي لبواقي المتابع، ولمربعات البواقي المتابع.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11.

٥. **التفسير الاقتصادي للنموذج:** أشار اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة إيجابية طويلة الأمد بين المتغير المعتمد النمو الاقتصادي والتحويلات الخارجية، وهو ما يثبت صحة فرضية البحث إذ بلغ معامل المرونة للتحويلات الخارجية في الأجل الطويل (1.7095)، والاشارة موجبه ومعنوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد أي زيادة التحويلات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمقدار (170%). وهذه النتائج تتطابق مع المنطق الاقتصادي ونتائج العديد من الدراسات السابقة التي اثبتت ان للتحويلات الخارجية تأثيرات إيجابية في النمو الاقتصادي وبالأخص في البلدان النامية من خلال مجموعة من القنوات المباشرة وغير المباشرة. فالتحويلات تأثيرات متعددة في محددات الانتاج مثل الاستهلاك والاستثمار المادي والبشري والاستيرادات والصادرات. ومن الناحية النظرية، تعد التحويلات دخلا صافيا، وباعتبار أن الاستهلاك دالة في الدخل وفقا لنظرية الاستهلاك الكنزوية وما بعدها (نظريات الدخل المطلق، الدخل الدائم، دورة الحياة، كالدور)، بالتالي تسهم التحويلات في زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب الكلي الفعال وزيادة الإنتاج وارتفاع معدل دخل الفرد، أيضا جزء من الاستهلاك يتوجه الى الخارج من خلال زيادة الاستيرادات لتغطية الطلب الذي يعجز العرض الداخلي من اشباعه. كما تؤكد نظريات الاستهلاك ان ليس كل الدخل يذهب للاستهلاك فالجزء المتبقي من الدخل يتوجه الى الادخار وعلى المدى الطويل يتحول بالكامل نحو الاستثمار وزيادة العرض الكلي وزيادة النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد، وأيضا زيادة الصادرات في حال تمكن الجهاز الإنتاجي الوطني من عرض فائض عن الطلب المحلي (David et al, 1975: 60).

في دراسة (Kandil & Mirzaie, 2009) لمجموعة بلدان في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، توصلوا الى ان تدفقات التحويلات تؤدي دروا مهما في تمويل الاستثمار المحلي والاستهلاك وتقليل الضغط على الحساب الجاري، كما تؤدي الى زيادة الصادرات في بعض البلدان التي شملتها الدراسة. ايضا توصل (Hossain & Hasanuzzaman, 2013) الى وجود علاقة إيجابية على المدى الطويل بين التحويلات والاستثمار في بنغلادش.

وتؤثر التحويلات على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال زيادة الاستثمار في راس المال البشري وتنميته، فالتحويلات تؤدي الى زيادة قدرة الاسر في رفع المستوى العلمي

لأطفالهم مما يزيد من إنتاجية العمل في الأمد الطويل وزيادة النمو الاقتصادي، أيضا تؤدي التحويلات الى زيادة في المشاريع الصغيرة او (المشاريع المنزلية)، وزيادة التحاق الأطفال في المدارس وتخفيف نسبة الفقر، وانخفاض مستوى الجريمة، هذا بالإضافة الى تخفيف من سوء توزيع الدخل. ففي دراسة (Calero et al., 2009)، توصلوا الى ان التحويلات في الاكوادور تزيد من معدلات الالتحاق في المدارس وتقلل من نسبة عمل الأطفال وان التحويلات تستخدم في تمويل التعليم عندما تواجه الاسر مشاكل اقتصادية.

ويبقى الأثر الكامل للتحويلات امر صعب المنال، لعدم توفر بيانات عن تدفقات التحويلات الواردة من خلال القنوات غير الرسمية، فهي أحد قيود الدراسة الحالية التي تستوجب الذكر، فقد تكون النتائج او التأثيرات اقل من قيمتها الحقيقية.

اما فيما يتعلق بالمتغيرات الحاكمة للنموذج، فقد أظهرت معاملات المدى الطويل لنموذج ARDL المقدر، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان لها تأثير إيجابي معنوي في النمو الاقتصادي، في حين كان التأثير سلبي غير معنوي فيما يخص الادخار المحلي الإجمالي. وهو ما يتطابق مع فرضية البحث فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، اما فيما يخص الادخار المحلي الإجمالي فعلى الرغم من كون العلاقة سالبة الامر الذي لا يتطابق مع فرضية البحث والمنطق الاقتصادي الا انها غير معنوية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة سلامة وشيخي (2013)، اللذان درسا أثر الادخار المحلي في الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر للمدة 1970-2011 وتوصلا الى عدم وجود علاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري. ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

الاستنتاجات والمقترحات

أولا. الاستنتاجات:

1. تبين من خلال اختبار ديكي فولر ان جميع سلاسل المتغيرات المعتمدة في نموذج البحث مستقرة عند المستوى باستثناء متغير الادخار المحلي الذي يستقر عند اخذ الفرق الأول.
2. أظهرت نتائج البحث أن هناك علاقة توازنية قصيرة الاجل بين المتغير المعتمد وبين المتغيرين المستقلين (REM) و (FDI)، حيث ان معلمة المتغير المستقل (GRW) لأنموذج البحث ولفترة ابطاء واحدة قدرت ب (-0.66)، وبالتالي يلزم العودة الى الوضع التوازني بعد سنة وستة اشهر، أي هو الزمن اللازم لتجاوز كامل الصدمة في الاجل القصير.
3. أشار اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة إيجابية طويلة الأمد بين المتغير المعتمد النمو الاقتصادي والتحويلات الخارجية، كما أظهرت معاملات المدى الطويل لنموذج ARDL المقدر، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان لها تأثير إيجابي معنوي في النمو الاقتصادي، وهو ما يتطابق مع فرضية البحث. في حين كان التأثير سلبي غير معنوي فيما يخص الادخار المحلي الإجمالي.

ثانياً. التوصيات:

١. رغم أن التحويلات تعمل على زيادة الرفاهية، إلا أن الأسر الأكثر قدرة على تحمل التكلفة الأولية للهجرة الخارجية هي الأكثر استفادة. ويمكن لبعض السياسات مثل توسيع البرامج الاجتماعية في مجال القروض الصغيرة وتنمية المهارات، وخفض أسعار الفائدة على قروض ما قبل المغادرة أن توفر الدعم اللازم للأسر التي لم تصل بعد إلى التكلفة الأولية للهجرة.
٢. من المهم للغاية خاصة بالنسبة للبلدان النامية والأقل نمواً أن تجتذب التحويلات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وفي هذا الصدد، من المهم أن تخلق البلدان بيئة استثمارية ذات بنية أساسية مؤسسية كافية.
٣. تعتبر هجرة العمال مربحة لكافة الأطراف من عمال وأصحاب عمل ودول منشأ ومقصد لأنها تساعد في حل أزمة العجز الكبير في اليد العاملة للبلد المقصد وخلق فرص عمل جديدة لبلد المنشأ، وعليه يجب تحرير حركة العمال عبر البلدان العربية والدول الأجنبية الصديقة.

المصادر**أولاً. المصادر العربية:****أ. الأطاريح والرسائل الجامعية:**

١. شهيناز، صياد، ٢٠١٣، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي/دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.
٢. معلم، جميلة، ٢٠١٧، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة/دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة.

ب. البحوث:

١. محمد، دحو واحمد، صديقي، ٢٠١٩، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي/دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة ١٩٨٥-٢٠١٧، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، متوفرة على الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/94802>

٢. محمد، منال جابر مرسي، دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)، مجلة البحوث المالية والتجارية، متوفرة على الرابط:

https://jsst.journals.ekb.eg/article_134619.html

٣. محمد، بزارية ونوال، أيت سي معمر، ٢٠١٧، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، متوفرة على الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/27991>

٤. سلامة، احمد وشيخي، محمد، ٢٠١٣، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١)، مجلة الباحث، متوفرة على الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/275>

ج. التقارير والنشرات الإحصائية:

١. البنك الدولي للإنشاء والتعمير: متوفر على الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd>

د. الكتب:

١. السيفو، وليد إسماعيل، ١٩٨٨، المدخل الى الاقتصاد القياسي، مديرة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

ثانياً المصادر الأجنبية:

1. Adams, R. H., (1991), the Effects of International Remittances on Poverty, Inequality and Development in Rural Egypt. International Food Policy Research.
2. Barajas, A., Chami, R., Fullenkamp, C., Gapen, M., & Montiel, P. J., (2009), Do workers' remittances promote economic growth? IMF Working Papers, 1 -22.
3. Beine, M., Docquier, F., & Rapoport, H., (2001), Brain drains and economic growth: theory and evidence. Journal of development economics, 64(1), 275-289.
4. Calero, C. A. S. Bedi, & R. Sparrow, "Remittances, liquidity constraints and human capital investments in Ecuador," World Development, vol. 37, no. 6, pp. 1143-1154, 2009.
5. Carling, J, "Migrant remittances and development cooperation," PRIO Report I/2005, International Peace Research Institute, Oslo, Norway, 2005.
6. Catrinescu, N., Leon-Ledesma, M., Piracha, M., & Quillin, B. (2009). Remittances, institutions, and economic growth. World Development, 37(1), 81-92.
7. Hossain, A. N. & Hasanuzzaman, S. "Remittances and investment nexus in Bangladesh: an ARDL bounds testing approach," International Review of Economics, vol. 60, no. 4, pp. 387-407, 2013.
8. Johansen, S. Juselius, K., (1990), Maximum likelihood estimation and inference on cointegration-with applications to the demand for money, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, no.52, pp.169-210.
9. Jouini, J., (2015), Economic growth and remittances in Tunisia: Bi-directional causal links. Journal of Policy Modeling 37, pp. 355-373.
10. Kandil, M., & Mirzaie, I. "The impact of capital and remittances flows on economic performance in MENA countries," World Economics, vol. 10, no. 3, pp. 159-192, 2009.
11. Karagoz, K., (2009), Workers' Remittances and Economic Growth: Evidence from Turkey. Journal of Yasar University, 4(13), 1891-1908.
12. Mundaca, B. G., (2009), Remittances, financial market development, and economic growth: the case of Latin America and the Caribbean. Review of Development Economics, 13(2), 288-303.
13. Narayan, Paresh Kumar, (2005), the saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests, Applied Economics, no.37, pp.1979-1990.
14. Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R., (2001), Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, Journal of Applied Econometrics, no.16, pp.289-326.
15. Pradhan, G., Upadhyay, M., & Upadhyaya, K., (2008), Remittances and economic growth in developing countries. The European Journal of Development Research, 20(3), 497-506.
16. Taylor, E. J. (1999). The new economics of labor migration and the role of remittances in the migration process. International migration, 37(1), 63-88.

17. Vargas-Silva, C., TI1a, S., & Sugiyarto, G., (2009), Remittances in Asia: Implications for the fight against poverty and the pursuit of economic growth. Asian Development Bank Economics Working Paper Series, (182).

a. View at: Google Scholar.

Books:

1. David J. Ott, Attiat F. Ott [and] Jang H. Yoo, 1975, Macroeconomic theory. <https://search.library.wisc.edu/catalog/9910060965102121>